

الفصل السادس

تنمية القوى البشرية وتوزيعها

يجب على كل المجتمعات تدريب أعضائها على أداء الواجبات الضرورية لاستمرار المجتمع وتطوره . ويجب فوق هذا أن تقوم بتوزيع الأشخاص على الوظائف المختلفة في المجتمع . وتتضح أهمية هاتين العمليتين من أنه ما من مجتمع فيما نعلم يترك تطور القوى البشرية وتوزيعها لحض المصادفة بالرغم من وجود عدة وسائل مختلفة مستخدمة ولا تزال تستخدم لانجاز هذه الغايات . وقصارى القول أن الاساليب التى يشق بها الأفراد طريقهم الى وظيفة أو أخرى (وكثيرا ما كانت تمنح الفرص لنوع من التدريب يتعارض مع الآخر) يمكن تصنيفها الى وظائف يقوم معظمها على صفات يكتسبها الفرد (أو تكون أصيلة فيه) ، ووظائف تقوم على انجازات الشخص وأدائه . وتوجد فى المجتمعات البدائية ، وبدرجة أقل ، وان كانت لا تزال واضحة فى مجتمعنا نحن ، سمة تعزى اليها ويترتب عليها كثير من الاختلافات الهامة ، وهى الجنس أو النوع ، فقد أقصيت النساء مباشرة كمنافسات عن كثير من الوظائف فى المجتمع (ويصدق مثل هذا أيضا على الرجال بطبيعة الحال) ، فالعنصر والسن وترتيب المولد ، والمجموعة التى تنتسب الى عرق معين ، وأصل الاسرة ، تلعب جميعا فى الغالب دورا هاما الى حد ما فى عملية الانتساب الى مركز اجتماعى بعينه فى المجتمعات المتمدينة والبدائية على السواء .

ولما كان أداء معظم أدوار الكبار على وجه ملائم يحتاج الى قدر كبير من التدريب وبخاصة فى المجتمعات التى أحرزت تقدما تكنولوجيا ، فإن رالف لنتون Ralph Inton ينادى بأنه كلما بكرنا بتدريب الشخص على عمل ما كان تدريبه أكثر

نجاحا واكتمالا . ومصدقا لملاحظات « لنتون » من الناحية التاريخية ، ما نجده من أن التعيين فى الوظائف بالمجتمع يغلب أن يسبقه الحصول على المهارات الضرورية ، كما هو الحال فى نظام التلمذة الصناعية - (التدريب على صنعة) Apprenticeship وفى المجتمعات المتقدمة يوجد نظام الانتقاء فى القبول بالكليات . والعلاقة الوثيقة بين تطور القوة البشرية المحكمة التدريب وتوزيع تلك القوة توزيعا فعالا الى أقصى حد ، يصبح جزءا أكثر أهمية كلما أصبح المجتمع أكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية ، وتتضاعف أهمية كل من المهارات الضرورية وفترة التدريب التى ينطوى عليها الأداء الناجح لكثير من الأدوار .

ان هذه التغيرات التى طرأت على القوة البشرية فى المجتمع ، وهذا التقارب الناتج من التوزيع والتدريب المهني قد ضاعف بشدة من أهمية دور المدرسة فى هذه العملية لسببين واضحين الى حد ما ، الاول هو وجود الطلب على المؤسسات التربوية لتخريج أشخاص ذوى مهارات متخصصة متنوعة ، تتراوح بين القدرة على ادارة آلة « اللينوتيب » الى الأساليب التى يتضمنها وضع برنامج لعقل الكترونى ، أو تصميم قنطرة . وظهور المدرسة الثانوية المهنية وازدياد التخصص (وما يصاحبه من التركيز على المجالات الفنية والمهنية) على مستوى الكلية والجامعة ، يقوم دليلا على الضغط المتزايد لاحتياجات المجتمع من القوى البشرية ، وصدى هذه الاحتياجات بالنسبة للسياسة التربوية وتنفيذها . وتساعدنا هذه التغيرات فى توكيد ميل المؤسسات التربوية الى الاسراع فى غرس المهارات العملية على حساب تلك المجالات الأقل وضوحا واتصالا مباشرا بحاجات المجتمع . هذا بالإضافة الى أن هيمنة المنهج الفنى والمخصص والتطبيقي . فوق كل شئ . المعمول به فى مدارسنا وكلياتنا كان لها من التأثير على أداء عمل الفرد المدرسى الى الحد الذى يمكن استخدامه فى التنبؤ بعمله المهني فيما بعد (وان كانت لا تزال هناك مشكلات لاقامة هذه التكهانات على أساس من العمل الأكاديمي) وبذلك تعزز قيمة المدرسة فى عملية التوزيع .

وثانيا : ان النفقات ودرجة التخصص وطول فترة التدريب اللازمة لزيادة نسبة الوظائف في المجتمع كلها عوامل تجعل الموقف غير عملي ، سواء من وجهة النظر الاجتماعية أو الشخصية ، من حيث وضع جميع أعضاء المجتمع في كل نوع مستطاع من التدريب ، أو حتى اعطاء كل شخص الفرصة لمحاولة التخصص المهني الذي يرغب فيه . فضياع الطاقة البشرية المعلمة - وهي الان نادرة ومنهكة - سيكون ضخما اذا كان علينا أن نمنح مدة عام واحد لكل شخص يريد التخصص في إحدى مدارس الطب . ويختلف الافراد اختلافا بينا في قدرتهم على الاستفادة من مختلف أنواع الخبرات التربوية ، بل وأكثر من هذا يجب على المجتمع أن يضمن العدد الكافي من الطاقة البشرية لملاء مختلف الوظائف الضرورية لأداء العمل في يسر . ويترتب على ذلك ضرورة ايجاد بعض وسائل المفاضلة بين المرشحين الأقوياء لمدرسة الطب والكلية ، والمدرسة المهنية ، وعدد غير محدود من الفرص الأخرى المتخصصة الى حد ما . وبالإضافة الى أن المدرسة تقوم بمهمة الأساس الاختباري والتدريب ، فان التوزيع يتم قبل الالتحاق في عدد كبير من مؤسسات التربية ، وكذلك في أثناء التدريب وبعده على أساس الكفاءة .

واضطرت مؤسسات التربية نتيجة لدورها في تنمية الطاقة البشرية وتوزيعها الى القيام بعدد من الأنشطة الإضافية - فمثلا تقييم التلميذ المنتظم والمستمر وتوفير خدمات الاستشارة والتوجيه ، واعداد مكاتب ذات سلطة عليا في كثير من الاحيان . وأصبحت المدارس أيضا تشارك في كثير من المسائل ذات الصلة ، والتي تعتبر حلولها على جانب خطير من الاهمية اذا كان للمؤسسات التربوية أى أمل في أداء وظائفها بصورة ذات تأثير قوى ، فالى جانب ما يطلب منها مثلا من المشاركة في تطوير أكثر الوسائل فعالية لتحديد التلميذ الموهوب وتقييم عمل التلميذ ، والتكهن بمدى نجاحه بعد دراسته الرسمية ، أعطيت المدارس أيضا نصيبا من المسئولية في عملية الاستفادة الى أقصى حد من التلاميذ الموهوبين . ويتضمن هذا اعتبارات

لما يجب عمله بالنسبة للأشخاص الذين أصبحت مهاراتهم قديمة نتيجة لتغيرات المجتمع التكنولوجية ، وكيفية الاستفادة من قدرات النساء ، وما يجب عمله لتلك المجموعة من الأفراد الذين تنقل قدراتهم الطبيعية عن المستوى المطلوب لأداء الأغلبية الساحقة من الأدوار المهنية ، وكيفية توفير أقصى عدد من الفرص للأعضاء من جميع الأجناس والعروق ، ومجموعات الطبقات الاجتماعية للحصول على تربية متكافئة مع قدراتهم . وسنخصص بقية هذا الفصل للطرق التي حاولت هيئـة التدريس بالمدرسة والكلية مع غيرها من المجموعات التي يعينها الأمر في المجتمع أن تحل بها هذه المشكلات ، وكذلك بعض التكهّنات بما يحتمل حدوثه من أثر في المشكلات وحلولها . أبان العقود القادمة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي طرأت على المجتمع .

التعرف على التلميذ الموهوب :

يتضمن هذا التعبير « التعرف على الموهبة » أن الأفراد من البداية يختلفون في قدراتهم على أداء مختلف الواجبات ، وأنه من الممكن بطريقة ما معرفة أي الأفراد يملكون أي المواهب . ولما كان التعبير يستعمل على وجه نموذجي ، فالمفهوم منه أن « المواهب » التي يشار إليها موروثة أو على الأقل فطرية إلى حد ما ، وحتى حيث لا يقوم افتراض بوجود قدرات فطرية ، فإن الإشارة تكون عادة إلى الاختيار الذي يسبق الأداء ذا المدى الطويل والتدريب المتخصص ، كمقابل للاختيار القائم على تقييم إنجاز الشخص على المدى الزمـني . وحين نـشرع في « الكشف » عن الموهبة ، فإننا كثيرا ما نحاول العثور على أشخاص يقدمون ما يدل على اكتسابهم مهارة أو قدرة معينة ، بل الذين وانتهم الفرصة أو لم تواتهم لتنميتها إلى أقصى قوتها .

وقد اضطرت مدارسنا وكنياتنا إزاء حاجات المجتمع للطاقة البشرية الماهرة ، وضغوط تزايد السكان (مع تفضيل متعلميهم)

على امكانياتنا التربوية ، الى الاهتمام أكثر فأكثر بالتحقق مبكرا من الموهبة للتأكد من عدم اهمال شأن الأفراد القادرين ، ولكي تسهل عملية توزيع الموارد التربوية القليلة بين أولئك الذين يملكون القدرة ، للاستفادة منهم جميعا . ومنذ خمسين عاما كانت النقطتان الأساسيتان في اختيار مجرى الحياة التربوية لشخص ما هما اما أن ينتهي بالمدرسة الثانوية ، واما أن يواصل دراسته بالكلية ، وكان هذا القرار الأخير يتأثر الى حد كبير بقدرة عائلة الشخص على دفع نفقات التعليم بها ، وبنظام الاختيار والذاتية الذي كانت تستخدمه الكليات في ذلك الوقت . وهو نظام غير منتظم وغير موضوعي . وكانت بعض الكليات القليلة تستخدم اختبارات القبول من نوع أو آخر ، وكانت في أول الأمر من طراز كتابة المقال ، في حين كانت معظم المدارس الثانوية تعتمد اعتمادا شديدا على تقرير المدرسة الثانوية الذي يقدمه الطالب ، بالإضافة الى تقييم أصل عائلته وأخلاقه وما الى ذلك . ولما كانت المدارس الثانوية تختلف اختلافا كبيرا (ولا تزال مختلفة) في نوع التدريب الذي تقدمه لتلاميذها فقد انصرفت الجامعات والكليات الأرقى مكانة الى الاعتماد على مدارس تحضيرية قليلة كانت تعرفها جد المعرفة لتزويدها بمعظم طلبتها .

ومع ذلك ، ففي أخريات الأربعينات من هذا القرن تغيرت الصورة تغيرا أساسيا بسبب زيادة الضغط على الالتحاق بالكليات والتوسع في استخدام الاختبارات الموضوعية التي يرجع استخدامها الى الحاجة الملحة الى طرق أفضل للتنبؤ بالكفاءة في دراسة الكلية ، وخاصة بالنسبة للمتقدمين من مدارس ثانوية مختلفة الأنواع . ولما اشتدت المنافسة على الالتحاق بالكلية ، وتحول المجتمع في عدة مناطق على الأقل عن المعايير الخاصة كأصل الأسرة ، والعنصر ، والعرق ، في توزيع الفرص التربوية والمهنية ، تضاعف البحث عن وسائل موضوعية لتقييم قدرات الشخص ومواعبه ، فكانت نتيجة ذلك مزدوجة .

أولاً ، أصبح الاعتماد قبل كل شيء ، كبيراً على اختبارات الذكاء الموضوعية المقننة والاستعداد ، والتحصيل المدرسي (تستخدم بالإضافة الى الدرجات المدرسية التقليدية) فى تحديد نوع الفرص التربوية التى تمنح للشخص .

ثانياً : ازدياد عدد المنح الدراسية والاعتمادات المالية مما أدى الى تداخل العلاقة المتبادلة بين ثروة الأسرة والفرص التربوية بالنسبة للتعليم العالى (بالرغم من أن هذه العلاقة لا تزال قائمة) . ويجد الطالب ذو القدرة العالية صعوبة متزايدة فى التنحى عن الدراسة بالكلية (لا يزال الطالب المتوسط الذكاء ، أو الأعلى قليلاً من المتوسط يمثل مشكلة ، وبخاصة اذا كان منحدرًا من أصل اقتصادى أدنى منزلة) .

والتأثير العظيم الآخر للاهتمام الحديث بالتعرف على الموهبة ، هو اتجاه المدارس الى محاولة تصنيف الاطفال وفقاً لقدراتهم فى سن مبكرة . فحوالى أوائل هذا القرن ، بل حتى فى فترة أحدث من هذا ، أى قبيل الحرب العالمية الثانية ، لم تكن عملية التصنيف الرسمى وتقييم قدرات التلاميذ تبدأ قبل القسم الأخير من المدرسة الثانوية بمدة طويلة ، باستثناء حالة الطفل غير العادى ، وعندما يختار الوالدان ارسال أطفالهما الى مدرسة خاصة ، ومع ذلك فإن التقييم الرسمى بما فى ذلك الاختبارات المقننة والاحتفاظ بسجلات منتظمة ، يبدأ فى هذه الأيام بالنسبة لمعظم الأطفال من المدرسة الأولية ، وكثيراً ما يحدث قبل ذلك فى الصف الأول أو الثانى . وفى محاولة أجريت للتحقق من الأطفال ذوى القدرات الخارقة ، وكذلك الأطفال الذين تعوزهم المساعدة الخاصة للتغلب على عجز سابق فى التدريب أو القدرة ، استفادت الأغلبية العظمى من النظم المدرسية فائدة كبرى من اختبارات الذكاء والتحصيل المدرسى ابتداءً من الصفوف الأولية حتى نهاية المدرسة الثانوية الصغرى والمدرسة الثانوية . ووجد بعد مسح حديث لبرامج الاختبارات التى أجريت بمدارس التعليم الأولى فى نيويورك وكنتاكت ونيوجيرسى (١) ، أن مدرسة واحدة فقط من بين أكثر من

سبعمائة مدرسة لم تستخدم اختبارا قياسيا واحدا على الأقل فيما بين رياض الأطفال والصف السادس ، ووجدت نتائج شبيهة بذلك فى المدارس الثانوية على المستوى القومى (٢) .

وتعد سعة انتشار اختبارات القدرات المقننة ، من رياض الأطفال الى المدرسة الثانوية الكبرى ، تطورا جديدا نسبيا فى عالم التربية الأمريكية ، وهو يعكس الحاجة التى يشعر بها المرء للتأكد من عدم اخفاق طفل فى الحصول على فرص تربوية تتكافأ مع مواهبه ، وأساس هذا الشعور هو النفع والمساواة معا ، فالنفع بمعنى أن المربين والجمهور على السواء ، يدركون أهمية الافادة من الموهبة الموجودة الى أقصى حد (وخاصة فى ضوء المنافسة الجارية مع الاتحاد السوفييتى) ، والمساواة بمعنى أن هناك وعيا بالمثل الأعلى القومى ، وهو إتاحة فرص متساوية للجميع . واذن فمن حسن الطالع أن يكون تشجيع التحقق من الموهبة وتنميتها من الصالح القومى ، كما يتسق مع قيم المجتمع وتقاليده الواضحة .

ومن أهم النتائج الهامة التى تترتب على عملية التصفية هذه، من خلال النظام التعليمى لعملية تقسيم القدرات الفردية ، مع تركيز الاهتمام على الكشف عن الموهبة ، هو تحسين كثير من نقاط الاختيار الحاسمة فى حياة الفرد بدرجة كبيرة . وقد جرت العادة على اعتبار أن ما يحدث للطفل فى المدرسة الأولية لا يكون له سوى أثر طويل على فرص دخوله الكلية ، وقد لقي معظم الأطفال معاناة شديدة من تجارب تربوية من نفس الأنواع خلال الفصول الثمانية أو التسعة الاولى بالرغم من أن المديرين والمدرسين لم يكن يداخلهم شك على الدوام فى احتمال التحاق بعض الأطفال بالكلية أكثر من غيرهم ، الى أن صدرت أخيرا قرارات بشأن الطفل لها أثر قوى بعيد المدى ، على أساس تقدير قدراته السابقة على دراسته بالمدرسة الثانوية . وصدرت من ناحية أخرى فى هذه الايام قرارات تربوية ذات مغزى قوى تتعلق بمعظم الاطفال قبل وصولهم الى المدرسة الثانوية بمدة طويلة . فأولا تتخذ القرارات الخاصة بالالتحاق لدراسة

الموضوعات التي تؤدي الى الاعداد للكلية ، أو الى منهج مهني بمدرسة ثانوية ، ومثال ذلك أن عددا كبيرا من المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية المتوسطة أخذه في إعطاء ما هو أكثر من مجرد التدريب الرمزي في اللغات الأجنبية والعلوم والرياضيات المتقدمة ، وثانيا يوزع الأطفال باطراد ، في كثير من المدارس في فصول مختلفة على أساس القدرات مع الاهتداء عادة بدرجات الاختبارات المقننة، وأوضحت نصف المدارس في المسح السابق للمدارس الأولية أنها توزع الأطفال على فصول خاصة على أساس قدراتهم . وذكر باقى المدارس أنها توزع الأطفال على الفصول للأغراض التعليمية . وعلى الرغم من أن معظم الأدلة المتعلقة بتأثير التوزيع المتجانس ، وبحث التلاميذ وما الى ذلك لم يكن حاسما (كما يمكن أن يتصور المرء ، لأن العقبات المنهجية في عمل بحث تقويى من هذا النوع كثيرة جدا) . وقليل من المربين أو علماء الاجتماع لا يوافقون على أن للتوزيع المتجانس ميزة ، طالما أنه يجعل فى الامكان المطابقة بين احتياجات وقدرات التلميذ وبين خصائص المنهج . واذن فلس وضعنا حدا مثلا لمصادر المدرس (وهذه سمة عالية تقريبا للأنظمة المدرسية) ، فان التوزيع وفقا للتجانس يمكن أن يجعل توزيع هذه المصادر بطريقة أكثر فعالية شيئا مستطاعا (تستطيع مدرسة اللغة الفرنسية مثلا تركيز جهودها فقط على أولئك التلاميذ الذين يستفيدون على المدى الطويل أكثر من غيرهم من دراسة لغة أجنبية) .

والفكرة فى التوزيع المتجانس ، أنه يفيد كيلا من التلاميذ البلداء والأذكىاء على السواء وذلك بازالة مايضطربهم الى منافسة بعضهم بعضا،ويتمكن المدرس من وضع مستوى للدروس بالقدر الذى يستطيع جميع الأطفال فهمها ، فإذا افترضنا وجود أية مزايا خاصة يمكن اجتناؤها من تصنيف فصل يضم أطفالا أذكىاء من مرتبة واحدة ، وأعطى فرصة العمل مباشرة بسرعة أكبر ، فان قرار وضع طفل أو عدم وضعه فى مثل هذه المجموعة قد يكون له تأثير بعيد المدى على كل من الخبرات التربوية وعلى احتمالات حياته . وتنشأ أشد المشكلات بطبيعة الحال عندما

يعتبر المرء أن الطفل الذى يؤهل تقريبا الى مجموعة أعلى (أو الطفل الذى يؤهل تقريبا الى فصل عادى بدلا من الفصل الخاص بالتخلفين) ويكون المرء فى الحالة المختلف عليها فى موقف أقل ثباتا بكثير حين يناقش ما اذا كانت الخبرات التى سيحصل عليها الطفل فى الفصل « المتوسط » (أو فصل التخلفين) أفضل من تلك التى سيحصل عليها من المجموعة الأعلى التى تأهل لها تقريبا . ويوضح تعقيد الموقف نتائج « دانييل » Daniel التى توصل اليها من دراسة أجراها فى انجلترا ، اذ وجد أن تأثير التوزيع (أو التشعيب Streaming كما يصطلحون على تسميته) يتمثل أساسا فى اعاقه تقدم الأطفال فى المجموعات الأكثر بطؤا (بالمقارنة بما كان ينتظر منهم لو وضعوا فى فصل مختلط) فى حين أنه لا يضيف بالفعل شيئا الى تقدم أولئك الأطفال الذين وضعوا فى المجموعة الأسرع .

ومهما كان تأثير التوزيع على التقدم الدراسى لدى التلاميذ المشتركين ، فإن الخبرة المتحصلة من وجودهم فى مثل هذه المجموعة ربما تكون ذات أثر واضح فى حوافز التلاميذ وطموحهم ، وإن كنا نواجه هنا مرة أخرى عدم وجود أية بيانات منتظمة ، وأهم من هذا أنه يبدو واضحا الى حد ما ، من وجهة النظر السيكولوجية أن أية سياسة أو تطبيق يميل الى تحديد شكل التركيب الاجتماعى للمنظمة ، كما هو الحال فى التوزيع المتجانس ، تكون له نتائج بالنسبة للمنظمة والافراد المشتركين على السواء . والتوزيع بحسب القدرة ، كما أوضحت فى مكان آخر ، يلغى من المدرسة التركيب الاجتماعى ، وذلك بتوفير أساس أكثر وضوحا للتباين الاجتماعى بين مجموع التلاميذ ، وبدلا من تشجيع الاقل قدرة على الاتصال بالموهوبين فى مختلف الأنشطة ، فإن التوزيع بحسب القدرة يعزز الميول الطبيعية عند الافراد الى زيادة الاتصال بالآخرين من طرازهم ، وتتسع بمضى الوقت شقة الاختلاف بين الأطفال المختلفى القدرات ، ويمكن أن نتوقع ازدياد التباين فى الثقافات الفرعية ، بل يمكن أن نتوقع درجة أعلى من تبلور الطبقة بقدر ارتباط الاستعداد بالمرتبة الاجتماعية ، ويصبح هذا النموذج ميسرا

لا بسبب مواقف الأطفال ازاء بعضهم البعض ، بل لتغير قدرات التلاميذ على الفهم ، بواسطة هيئة التدريس .
وهناك سمة أخرى اضافية لطرق التقويم الرسمية ، بما فيها استخدام الاختبارات المقننة ، وهى أن نتائج هذه المقاييس أصبحت فى الغالب جزءا من السجل الدائم للتلميذ بالاضافة الى درجاته وملاحظات المدرس . وبالرغم من عدم الدقة الكاملة لهذه الاختبارات من حيث صدقها وثباتها فان وجود درجة عددية محددة باحكام على بطاقة سجل الطفل يجعلها تتخذ نوعا من الصدق المطلق . وحين يواجه المدرسون والمديرون على السواء بدرجة الطفل فى اختبار للذكاء أو ترتيبه النسبى فى اختبار للتحصيل مثل « اختبار ايوا Iowa Test للمهارات الأساسية » فانهم يميلون غالبا الى نسيان ما فى مثل هذه المقاييس من انعدام الدقة بدرجة كبيرة .

وبالرغم من أن ناشرى الاختبارات وواضعيها قاموا عن وعى بمحاولة تعليم من يقوم باستخدامها فى ضوء نتائجها المحدودة ، فقد لاحظت أن تعقد القياس السيكولوجى من جانب هيئة موظفى المدرسة يميل الى التعبير عن نفسه مجردا أولا ، أو فى أحسن الأحوال فى الحالات الخاصة عندما تكون البيانات بعيدة جدا عن أنواع المعلومات الأخرى ، ومن ثم يمكن افتراض أن درجة نسبة الذكاء يمال كثيرا الى الأخذ بقيمتها الظاهرية ، عند اتخاذ القرارات بالنسبة للتلميذ ، أو حين يقيم المدرسون آراء التلميذ .

والنتيجة التى يمكن استخلاصها من هذه الملاحظات هى أن هناك وسائل مختلفة يقصد بها وضع الأفراد فى أماكن ضيقة ، أو أن شئت فى دروب أو طرق ، فى وقت مبكر . وآثار هذه التطورات ، بالنسبة للطفل والمدرسة واضحة . فمثلا من ناحية الطفل الذى لديه أية آمال أو توقعات فى الذهاب الى الكلية ، أصبح من الأمور الهامة باستمرار أن يجتهد فى دراسته بالمدرسة الابتدائية وأن يبرز فى كل من الاختبارات المقننة وفى حجرة الدراسة ، وذلك لكى يضاعف من فرص حصوله على تعليم خاص بوضعه فى مجموعة متقدمة (ان وجدت واحدة منها) ،

ولكى يسمح له بإدراج اسمه فى الدراسات التحضيرية للكلية بالمدرسة الثانوية الصغرى ، والمدرسة الثانوية • ولدرجته فى الاختبار أهمية خاصة اذا رغب فى أن يصنف كشخص قادر على الالتحاق بالكلية بواسطة مدرسيه والموجه والناظر - الحاليين منهم ومن يجىء بعدهم - وذلك مادامت بطاقة سجله تتبعه طوال دراسته بالتعليم الابتدائى والثانوى ، ومعظم مدرسيه اما أن يؤذن لهم أو يكون لديهم اطلاع على سجل درجاته السابقة وفقا لاختبارات الذكاء المقتنة ، وكذلك اختبارات الاستعداد والتحصيل •

أما من ناحية المدرسة بوجه عام ، فيبدو أن الاتجاه يميل بدرجة أكبر الى التباين والتركيب الاجتماعى ، جنباً الى جنب مع أساس القدرة والتحصيل كمقابل للأساس التقليدى كالمنزلة الاجتماعية والعنصر أو الانتساب الى مجموعة دينية • أما ما تعنيه هذه التغيرات بالضبط بالنسبة لتأثير المدرسة على من يتعاملون معها ، فلا يزال موضع نظر • وأما عن مستقبل حركة الاختبارات ، فهناك قليل من الشك كما يبدو ، فى أن استمرار الضغط للتحقق من قدرة الشخص سيعزز استخدام الاختبارات الحالية وانتشارها ، ونحن نساند القياس بدقة فى نفس الوقت الذى يبدو فيه أن الاهتمام بتوفير الحد الأقصى من الفرص التربوية ضرورى لدوام تقدم المجتمع ، ويجب علينا أن نكون يقظين لمختلف التأثيرات الثانوية المحتملة للقياس بالنسبة للعملية التربوية والأشخاص الذين تشملهم •

اسلوب التعدين مقابل اسلوب الزراعة :

افترضنا أن يكون وجود فروق فطرية فى القدرات بين شخص وآخر ، هو أحد الأسس فى فكرة تحديد الموهبة ؛ ويتضمن ذلك أن بعض الأشخاص يكون لديهم (عامة) قدرة أكبر من قدرة الآخرين ، وخير شاهد علمى فى متناول أيدينا فى مجالات علم الوراثة وسيكولوجية النمو ، يدل على أن الأفراد يختلفون بالفطرة

من حيث طاقتهم على اجراء مختلف المهارات وقدرتهم على انجاز واجب أو آخر ، على الرغم من أن الطبيعة المحدودة - مثل المدى الذى تبلغه فى تحديدها الوراثة والفسىولوجى - ومدى التباين الفطرى فى القدرات البشرية لايزال موضع بحث .

ويستطيع المرء أن ينتزع أى عدد من النتائج فيما يتعلق بما تعنيه تلك الكشف للوصول الى حل لمشكلات القوى البشرية ؛ وربما يستطيع المرء أن يفترض أن القوى البشرية وتوزيعها هى بالضرورة مسألة استكشاف الأفراد الذين يملكون الطاقات الفطرية لانجاز الواجبات اللازمة ، بما فى ذلك تعلم المهارات الأساسية على طول مسيرتهم ، أو يستطيع أن ينتهى الى أن اسهام العوامل الفطرية فى مجموع التباين الكلى الذى يحدث فى القدرة كما يعبر عنها ، يكون قليلا نسبيا . ولذلك فمع عدم اهمالنا للجزء الذى تقوم به القدرة الفطرية كلية ، يجب أن نركز جهودنا فى جعل البيئة التى ينمى فيها الأفراد مواهبهم أكثر خصوبة . وفى الحالة الأولى يكون تشبيهها بالعملية التى ينطوى عليها الكشف عن موارد الارض المعدنية واستخراجها وتنقيتها - أساسا أسلوب « التعدين » أما الحالة الثانية فشبيهة بزراعة النبات التى تكون فيها الصفة الموروثة للبذرة ذات أهمية ، وان كانت أقل من أهمية السماد والتربة والرى وضوء الشمس التى تشكل بيئة النمو للكائن الحى ؛ ولكن هذين الرأيين غير منفصلين أحدهما عن الآخر على التبادل بالمعنى الدقيق .

فالاهتمام الكبير بالقدرة الفطرية لايحول دون الاهتمام بتزويد الفرد بأحسن بيئة ممكنة يستطيع التعلم فى ظلها . وفى الواقع فان الطريقة الموجهة الى الناحية الوراثية لها أثر فى تطبيق ادراك للحدود التى يمكن أن ينمى فيها طاقاته ، فى حين أن التركيز على دور البيئة يؤدى الى نظرة أكثر تفاؤلا عن مدى استغلال المجتمع للقدرات الفطرية . ولهذه النقاط أهميتها المباشرة البعيدة المدى فى ارساء السياسة التربوية ، ويغلب أن يكون لأراء المدرس أو الموجه فيما يتعلق بالدرجة

التي يستطيع الفرد عندها تحسين موهبته الوراثية في المدى القصير ، تأثير واضح على أنواع النصيحة التي يوجهها لتلاميذه أو للراغبين فيها وعلى القرارات التي يتخذها بشأنهم ، كما أنها ذات علاقة كبرى بالمستويات التي يضعها لتلاميذه وبأنواع الأداء المطلوبة منهم .

ويمكن مشاهدة التأثير التربوي المفيد لوجهة النظر المفتوحة ، عن قدرة الانسان العقلية في الموازنة بين التطبيق التربوي الروسي على مستوى المدرسة الأولية وبين سياستنا نحن ، فوجهة النظر السوفيتية الرسمية نحو الفروق الموروثة في القدرات بين الأفراد هي أنها غير موجودة أصلا الا في حالة تلف المخ أو الحالات الفسيولوجية المشابهة . ومن المسلم به بطبيعة الحال وجود اختلافات في الأداء ، ولكنها تعزى كلها الى العوامل الدافعة أو الى عدم المساواة في التدريب السابق . ان هذا الاعتقاد الكبير في المساواة الطبيعية يحول بؤرة اهتمام المربين الى مشكلة الطريقة التي تستثار بها دوافع الأطفال للوصول الى أعلى مستوى ممكن وتوليد ضغط شديد لرفع المستوى التربوي للمجتمع برمته . ويقسم الأطفال في حجرة الدراسة بالمدرسة الأولية الى مجموعات تقسيما عشوائيا ويقوم أداء كل طفل على أساس مدى اجادة مجموعته لعمل ككل وتكون النتيجة أن أحسن الأعضاء في كل مجموعة يقضون وقتا طويلا في مساعدة المتوانين ، مادام تركيز جهودهم على أكبر مجال للتقدم يضاعف من انجاز المجموعة ، وبالتالي من درجتهم .

وكتب عالم النفس « يوري برنفنبرنر Urie Bronfenbrenner »

تقريراً عقب زيارة قام بها أخيراً الى الاتحاد السوفيتي ، قال فيه : ان هذه الطريقة فيما يبدو ، لا تقتصر على توليد درجة عالية من حفز الطلبة كأفراد فحسب ، بل انها ترفع الروح المعنوية في المجموعات بوجه عام . وبالرغم من أن أبطأ الأعضاء في كل مجموعة من الناحية النوعية كانوا تحت ضغط ليضاعفوا انجازهم ، فان موقف بقية المجموعة كان موقفاً مليئاً بالحماسة وحب المساعدة أكثر منه موقف نقد (على عكس ما يتوقعه المرء

تحت ظروف مشابهة في هذه البلاد) . وهناك عامل هام في النتيجة الموفقة لهذا الأسلوب يبدو أنه الاعتقاد الراسخ في أن السبب الوحيد في عدم تساوى أداء بعض أعضاء المجموعة مع الآخرين ، هو عدم تساوى فرصتهم أيام طفولتهم ، ومن ثمة كان بعض التزام المجموعة أن تكون نافعة ومعينة على السواء .

وبينما تقابل الطريقة الروسية نجاحا ضخما في الارتفاع بمستوى أداء التلاميذ الأقل قدرة فإن هناك تساؤلا كبيرا عما إذا كانت تسمح بالنتيجة الكاملة لقدرات الأطفال الأكثر موهبة ممن يتعين عليهم مساعدة الأعضاء الآخرين في مجموعتهم . وربما يكون من المفيد من وجهة نظر الحصيلة التربوية الكلية وجود مذهب تعادلى نظرا لتأثير الطريقة النافعة بالنسبة للتلاميذ المتوانين ، ولكنها أقل نجاحا في توفير الفرص للفرد ذى الموهبة الرفيعة لتحقيق كامل قدرته . بيد أن التكهّن بأى افتراض كهذا يتضمن بطبيعة الحال التسليم بوجود فروق واضحة في القدرة الموجودة بالفعل لدى الأفراد . لكن بصرف النظر عما إذا كنا نحن أو الروس على صواب فيما يتعلق بمدى التباين في توزيع القدرات الفطرية بين السكان ، والأهمية النسبية للدور الذى تقوم به بيئة التعلم في تطوير هذه القدرات فإن التباين بين الأساليب التربوية السوفيتية وأساليبنا نحن، يعطى مزيدا من النتائج القوية التى تترتب على اتخاذنا موقفا على الجانب المتطرف للمسألة . والتأكيد القوى على القدرة الفطرية معناه المغامرة بالتمسك بتوقعات هى أقل بكثير بالنسبة لغالبية السكان ، ومن ثمة تقييد الحصيلة الناتجة ، ومن ناحية أخرى ، فإن تناسى أن بعض الأشخاص قد وهبوا قدرات فائقة على التعلم ، معناه تعرض فرص استخدام هذه المهارات على الوجه الأكمل للخطر .

ويبدو أن الحل العملى لهذه المعضلة موجود في مكان ما بين الطرفين حتى تصبح لدينا على الأقل فكرة أكثر تحديدا عن اسهام القدرات الفطرية في وجود فروق في أداء الكبار . ويجب أن نعتبر درجات الاختبار والمقاييس الأخرى للقدرة العقلية التى

تجرى على أكمل وجه ملائم ، ومؤشرات إلى الحد « الأدنى » ،
الذى يستطيع الفرد عنده الأداء ، فى مقابل الحد الأعلى ، فمثل
هذا الطريق المفتوح الى الطاقة الفعلية لا يعوق الانتفاع
بالأساليب الفنية التربوية التى تضاعف الى أبعد حد حافظ
الفرد والمجموعة كما تفعل الطريقة الروسية . وفى نفس الوقت
تجعل فى الامكان التعرف على الأفراد الذين قد يحتاجون الى
عناية خاصة ، اذا كان لابد من حفزهم للعمل الى أقصى قدرتهم .

وهناك عائق اضافى لأسلوب التعيين من حيث تنمية القوة
البشرية وتوزيعها ، والتى تنجم أولا من خصائص الوسائل
الحالية المستعملة للكشف عن الموهبة . والاختبارات المقننة
للقدرات (بما فى ذلك المقاييس المستخدمة فى قياس الذكاء
والاستعداد والتحصيل) مفيدة فى التنبؤ بالنجاح المدرسى
ولكن قيمتها عند هذا الحد أكثر تحديدا من التنبؤ بأداء ما بعد
الدراسة . هذا بالاضافة الى أن المعلومات الارتباطية (أى
الخاصة بمعاملات الارتباط) توحى بأنه على الرغم من الجهود
المتكررة لاعداد أدوات تيسر كشف مختلف أنواع الموهبة ، فان
معظم اختبارات القدرة العقلية سواء أمكن تصنيفها على أنها
مؤشرات للذكاء أو للتحصيل ، تقيس نفس القدرات على نحو
تقريبى . ومن ثمة فان استخدام مثل هذه الاختبارات على
نطاق واسع فى تخصيص الفرص التربوية والوظيفية قد يؤثر
فى تضيق مدى المواهب والقدرات المتاحة من ذخيرة القوى
البشرية فى المجتمع . وقد ناقش ديل ولفل Dael Wolfle هذه

النقطة مؤكدا بقوله : « فى اختبار الأفراد ذوى القدرة وتربيتهم
نفعا للمجتمع الذى يسعى الى الحصول على أكبر قدر مستطاع
من مختلف أنواع الموهبة - اختلاف الشخص نفسه بين مجموعة
مهنية ، وبين الأشخاص الذين يشكلون المجتمع » . ونحن ندعو
الى الحركة بعيدا عن هذا الموقف الذى يصل فيه مدى ميل
محاولات التنبؤ بالأداء الى تقييد نطاق المواهب المتاحة ، بسبب
تجانس الأدوات المستخدمة فى عملية التنبؤ بل تصبح هذه
النقطة ذات دلالة أقوى فى مجتمع دائم المطالب المتجددة من
موارده العقلية نتيجة التغير الاجتماعى والتكنولوجى .

وقصارى القول ، أن مسئولية نظامنا التعليمى فى المحافظة على درجة عالية من المرونة فى التمييز بين التلاميذ ، تعد مسئولية واضحة ، فيجب ألا تبذل المدارس جهدا خاصا ، لتجنب وضع حدود ثابتة لما ينتظر من الأفراد فحسب ، بل يجب أن تلتزم بامداد التلاميذ ببيئة تعليمية تؤدى الى تطوير أكبر قدر من أنواع المهارات والقدرات المتاحة . ونظرا لأهمية الدور الذى تقوم به المدرسة فى التأثير على الفرص المتاحة للفرد لتنمية قدراته ، وبالتالي للحصول على مركز اجتماعى أفضل ، فإن التلميذ يعتبر - الى حد بعيد - تحت رحمة النظام التعليمى فى تقييم قدراته تقييما صحيحا ؛ ومن الأهمية بمكان ، من وجهة نظر كل من المجتمع والفرد، أن تقوم المدرسة بأفضل عمل مستطاع فيما يتعلق بهذا الجانب .

الانتفاع بالموهبة الى الحد الأقصى :

يخلق المجتمع المتقدم السريع التغير من الناحية التكنولوجية، مشكلات خاصة لتلك الهيئات المعنية بتطوير القوة البشرية وتوزيعها ، فلا يقتصر المجتمع المعقد على المطالبة بمدد من القوى البشرية ذات التدريب العالى ، بل يطالب أيضا ببعض الوسائل التى تضمن وصول كل عضو فى المجتمع فى نهاية المطاف الى الوظيفة التى أعد (أو أعدت) لها خير اعداد ، سواء بفضل قدراته الموروثة أو المكتسبة . وللتغير تأثير فى ايجاد حالة مزمنة - تكاد تكون حتمية - من العجز فى القوى البشرية ، بينما تتبدل مطالب العمل وتخلق وظائف جديدة . وأقصى حد للانتفاع بالموهبة المتاحة أمر صعب حتى فى أحسن الأحوال ، ولكن ، تحت ظروف التغير الاجتماعى ، وبخاصة التغير التكنولوجى ، تصبح أعمال التدريب والتوزيع أكثر تعقيدا الى حد كبير . وتثير هذه المشكلات عددا من الأسئلة المحددة أمام مؤسساتنا التربوية ، تشمل : ١ - ماذا يعمل للأشخاص الذين أصبحت مهاراتهم مهجورة نتيجة للتجديدات التكنولوجية ؟ وماذا يعمل للأشخاص الذين لم يزودهم تدريبهم بأية مهارات

نوعية أو كفاءة وظيفية ؟ ٣ - كيف نحدد أنواع الفرص التربوية التي تمنح لنساء لتزيد من اسهام هذه المجموعة البارزة فى القوى العاملة ؟ وأخيرا ٤ - ماذا يفعل بأولئك الأشخاص الذين لا تكفى قدراتهم الفطرية للحصول على المهارات المعقدة الضرورية لمعظم الوظائف الحرفية فى مجتمعنا (مهما كان السبب الذى يرغب المرء فى اقتراحه) .

مشكلة التقادم التربوى :

ان الرجل الذى يجد أن مهاراته توشك بمضى الزمن أن تهجر، بينما يوشك هو أن ينتهى من تحصيلها ، يصبح نوعا عاديا من الناس ، فى حين أن مجتمعنا يزداد تعقيدا تكنولوجيا . ويتضاعف مقدار الاعداد المطلوب لمعظم الوظائف تبعا لذلك . وهناك خاصة هامة فى الحياة الوظيفية العصرية ، هى أنه كلما طالت فترة التدريب الضرورى للعمل الفعال فى الوظيفة ازداد تعرض الشخص للبطالة ، أو ركود سيره فى العمل على الأقل ، وذلك نظرا لتغير طبيعة الوظيفة . وليست المسألة هنا مسألة وظائف حذفت بسبب التحول الآلى وحسب ، بل هى حالة تظل فيها الوظيفة كما هى ، ولكن المهارات المطلوبة للنّها تتغير فيجد الشخص ان خلفيته التربوية لم تعد تؤهله لمقابلة مطالب مهنته أو وظيفته ؛ وربما لا تكون النتيجة بالضرورة فقدان الوظيفة ، بل بالأحرى ضياع فرص التقدم أو بتر المسؤولية التي تمثل فى الحقيقة اهدار تدريب الفرد ومهاراته التي بذل فى تحصيلها جهدا شاقا .

ان المؤسسات التربوية مسئولة عن محاولة تلطيف الآثار الناجمة عن هذه التغيرات فى المجتمع بثلاث طرق مختلفة على الأقل ، فأولا يجب على المربين أن يهتموا عن كثب بطبيعة التغيرات المحددة التي تحدث ، والتأثير الذى يغلب أن ينجم عنها فى حاجات المجتمع من القوى الشريفة ، فالاهتمام المنظم بهذه المسائل يجعل إمكانات الاستثارة الجديدة فى كل النظام التربوى أكثر

احتمالا ، ويحتمل أيضا ادخال تعديلات على المنهج مبذبة على ماينتظر أن يحتاج اليه المجتمع من مختلف أنواع المهارات الجديدة . ومع أنه ليس من المستطاع التنبؤ دائما بالتقدم التكنولوجى المفاجىء ، فان المرء كثيرا ما يحس الى حد ما حدسا دقيقا بتأمل المناطق التى تحظى بالقسط الأكبر من الاهتمام فى مرحلة معينة من الزمن ، فنحن نستطيع مثلا التنبؤ بالنمو المستمر وامكانية تطبيق تكنولوجيا العقل الالكترونى وما يصحب ذلك من ازدياد الطلب الكثير الموجود بالفعل على الأشخاص المدربين على مختلف المهارات اللازمة لهذا المشروع . ومما يدعو الى الرضا ملاحظة أنه بادخال الوسائل الحديثة فى تدريس الرياضيات ، بادرت بالفعل نظم تعليمية كثيرة بتبنى المشروع لتكييف مناهجها على هذه التغيرات ، ومع ذلك فحتى الآن ، لاتزال المؤسسات التربوية متباطئة بصورة محزنة فى التكيف مع معظم حاجات المجتمع ، ويمثلونا الأمل فى مجيء الوقت الذى لاتغفل فيه المدارس مسؤولياتها فى غرس المهارات والتقاليد الأساسية ، بينما تنزع الى أن تكون أكثر حساسية للتغيرات التى يحتمل أن تؤثر فى تقارب التدريب الذى تقدمه ، أو مطالب المجتمع الوظيفية .

وثانيا : أن النظم التعليمية مثل الجماعات التى تخدمها عليها أن تعطى مزيدا من التفكير لتوفير الخدمات التربوية لاعادة تدريب الكبار الذين أصبحت مهاراتهم قديمة ، ويجب ألا يقتصر الأمر على ايجاد التسهيلات التثقيفية الكافية ، بل يجب اتخاذ الاجراءات الضرورية لتشجيع الأفراد على الافادة منها . ولكى ينجح تعليم الكبار ، وبخاصة اعادة التدريب ، يتطلب الأمر وسائل خاصة من جانب المدرسة ، أما الحافز فقد يكون بالنسبة لبعض المجموعات ، مشكلة أكبر مما هى بالنسبة للمراهقين (وخاصة أولئك الذين جاء فقدانهم لوظائفهم بمثابة تحرير مرير لهم من أوهامهم) . فالفوارق الهامة فى مثل هذه التغيرات ، كعلاقة المدرس بالتلميذ ، تجعل من الضرورة التكيف الحساس بخصائص الموقف الفريدة ومع ذلك فان تربية الكبار هى الوسيلة الكبرى لحل المشكلات التى يخلقها المجتمع المتغير .

وأخيرا علينا أن نقوم بعمل أفضل ، وذلك باعداد الأفاد لاحتمال نشوء ضرورة تستدعى اعادة التدريب أو التوجيه فى وقت ما بان حياتهم فى مرحلة النضج . وبينما يكون على المدارس الاستمرار فى تعليم التلاميذ مهارات نوعية واعدادهم لمهن معينة ، يمكن عمل تعديلات لاحقة أكثر سلاسة ، وذلك بالتركيز على غرس وسائل للتعليم ، بالاضافة الى المحتويات النوعية ، وهذا ما بحثناه فى مكان آخر .

مشكلة العمومية فى مقابل التخصص :

فى العصر الذى تحل فيه العقول الالكترونية محل الكتبة ، ويقابل فيه الموظف التنفيذى الصغير الذى تعلم فنونا حرة ، مشكلة التنافس مع المهندس ، والمتخرج فى مدرسة الحقوق ، والمتخصص فى أعمال الادارة ، أخذ المربون والتلاميذ على السواء يدركون أن هذه هى المشكلات التى يخلقها المجتمع المتخصص لصاحب المهارات المتعددة . يرى البحث الذى لا ينتهى عن زيادة الفعالية ، ونتيجة للتغيرات التى طرأت على طبيعة السلع ، والخدمات التى يجب توافرها ، أصبح الاتجاه العام ينزع الى حجم تنظيمى أكبر فى كل مناحى المجتمع . ونجم عن نمو حجم الأعمال والصناعة والمنظمات الحكومية وتعددتها ، ميل الى معظم الوظائف التى تحتاج الى تدريب خاص متزايد من جانب صاحب المنصب . فكانت النتيجة خلق موقف تزايد فيه تضيق باب اختيار الأعمال الذى كان مفتوحا أمام طالب المدرسة الثانوية دون تدريب مهنى خاص ، أو المتخرج فى كلية للفنون الحرة دون أوراق اعتماد من مدرسة مهنية أو دون ممارسة تقنية ، فحيث تكون الوظائف مفتوحة لمثل هؤلاء الأفراد يحتاج العمل عادة الى موظف يمر ببرنامج تدريبى خاص يزوده بالمهارات الملائمة .

كان لهذه التغيرات فى التركيب الوظيفى للمجتمع تأثير حدا بكثير من المدارس والكليات الى انشاء مناهج متخصصة بصورة متزايدة ، والى التأثير فى كثير من التلاميذ لاختيار مقررات دراسية أكثر تخصصا على حساب التربية غير المهنية بكل ما

يحمله المعنى التقليدى للكلمة • ومقررات الكلية (بل بعض المدارس الثانوية) فى العلاقات العامة والاعلان ، والحسابات ، وتصميم الملابس التطبيقى ، والتأمين على الحياة ، وادارة العاملين ، والتسويق الصناعى ، وعمليات المكاتب ، والاقتصاديات الزراعية ، وعلم المكتبات ، وادارة الفنادق ، وأسلوب طباعة الصحف ، كل ذلك يبين مدى تجارب المؤسسات التربوية مع الضغوط التى تطالب بمنهج تطبيقي متخصص ، والوصول الى توازن بين اعداد التلاميذ اعدادا ملائما للقيام بالأدوار المهنية المتخصصة التى يقدمها لهم المجتمع ، وتزويدهم بالمهارات العقلية التى قد تكون أكثر أهمية على المدى البعيد ، ليست بالواجب الهين • ويواجه طلاب الكلية العادى الذى يهجر المنهج العملى الى الفنون غير المتخصصة ، احتمال مباشرة تدريب اضافى لكى يعد نفسه للعمل المطلوب ، أو توظيف مركزه فى وظيفة ذات مستقبل غير مضمون نسبيا ، ومثال ذلك « طالب التدريب على الادارة » ، أو البائع ، وتكون الصورة أشد اظلاما بالنسبة للمتخرج فى مدرسة ثانوية دون مهارات مهنية متخصصة ، فيستعاض عنها بنظام التلميذة باحدى الحرف التى تتطلب مهارة ، (بفرض أن الشخص يستطيع الحصول على حق الدخول فى منظمة الاتحاد الخاص بها) أو وظيفة تحتاج الى تدريب بسيط ، أولا تحتاج الى تدريب على الاطلاق ، الا ما يتسنى تحصيله فى العمل •

ولما كان التعقيد التكنولوجى فى المجتمع فى تزايد ، فانا نستطيع التنبؤ بأن مشكلة متعدد المهارات ، مقابل المتخصص ، ستصبح أكثر حدة • ويبدو أن المجتمع سيستمر فى أغلب الظن بحاجة الى أفراد ذوى خلفية عقلية واسعة ، كحاجته الى ذوى المهارات المتخصصة • ومع ذلك فان العوامل الاقتصادية فى سوق القوى العاملة ستستمر تلعب دورا هاما فى التأثير على أنواع التدريب التى تقدمها المدارس • ويمكن الانتهاء الى نتيجتين تتعلقان بمسئوليات المدرسة والمجتمع فيما يتصل بهذه المشكلة ، أولاها أنه من الأهمية بمكان أن يوفر المجتمع

فرص العمل الكافية لذوى المهارات غير المتخصصة لتشجيع بعض الشبان القادرين على متابعة مقرر تربوى أقل تخصصاً فى جملته ، وثانياً أن كلا من المدارس والكلية يجب أن تهتم اهتماماً خاصاً بامداد المتخصص بأساس ملائم من المهارات التقليدية ، تشمل الفلسفة والكتابة والرياضيات والمنطق والتاريخ واللغات الأجنبية لتمكينه من الاتصال بذوى المهارات غير المتخصصة ، وتقديره ، ليقوم بدور فعال فى شئون جماعته ومجتمعه .

وضع المرأة :

بالرغم من أن مجتمعنا يصرف على تربية الاناث بقدر ما يصرف تقريباً على تربية الذكور ، فان نسبة الاناث الى الذكور فى القوة العاملة تشير الى جزء صغير فقط من عائد المنصرف على التعليم ، فالاناث من الناحية الاحصائية لا يقمن بدور بارز فى الحياة الصناعية والاقتصادية والسياسية ، اللهم الا كمستهلكات . ويمثل عدد من نسبة صغيرة فى كل مجال وظيفى (وأبرز الاستثناءات من هذه القاعدة بطبيعة الحال فى مجالات التدريس والتمريض والأعمال الكتابية) . والخسارة التى تلحق بالموهبة التى يمثلها عدد من النساء الذكيات اللائى حصلن على قدر طيب من التربية ثم « تقاعدن » عن أعمالهن وكرسن بقية حياتهن لتنشئة الأطفال هى خسارة جسيمة فى الواقع . وقد قررت مصلحة العمل بالولايات المتحدة أن ٣٦٩ فى المائة من مجموع النساء من سن الخامسة والعشرين وما بعدها كن يعملن سنة ١٩٦٢ خارج البيت ، وأن نحو نصف الاناث اللائى أمضين أربع سنوات أو أكثر فى الكلية لا يدرجن فى عداد القوى العاملة ، وحتى فى الحالات التى تختار فيها المرأة الاحتفاظ بعملها ، سواء كانت ذات مسؤوليات أو بغير مسؤوليات عائلية ، فانها لابد أن تتعامل دائماً مع خليط عجيب من الامتناع والمحابة الناتجين من كراهيتها لمعاملة الرجل لها كمعاملة رجلا ، والخوف من

المنافسة ، ومن اعتقاد مجتمعنا الراسخ فى أن المرأة مكانها البيت • وتتكاثر هذه العوامل مقترنة بالدوافع الطبيعية عند المرأة الى حمل وتربية الأطفال ، فتسبب ترك معظم الاناث فى مجتمعنا للقوة العاملة فى سن مبكرة وعدم العودة اليها •

تقوم النساء بطبيعة الحال بوظيفة كبرى فى المجتمع (بالاضافة الى عمل الأطفال) نتيجة لدورهن فى عملية التطبيع الاجتماعى • وكثيرا مايؤدين أيضا وظائف مساعدة لاتقدر بثمن تجاه أزواجهن • ان أى جهد كبير للافادة الفعالة من هذه المهبة المختزنة يفتقر بالضرورة من هذه الوظائف ما لم يعمل ترتيب لقيام مؤسسة بديلة • ان نساء الاتحاد السوفيتى يسخرن مهاراتهم للقوى العاملة ، بينما يعنى بأطفالهن ، حتى فى سن مبكرة نسبيا فى المدارس الداخلية الجماعية • ومع ذلك فان المعلومات التى فى متناولنا عن تأثيرات فصل الأمومة عن الأطفال تشير الى أنها شديدة الى حد ما ، حتى أنه بالرغم من أهمية الشخص البديل (أو الأشخاص) فى حالة غياب الأم ، فانه يغلب أن يكون للفصل نتائج ضارة ، وان كانت لا تنعكس عادة على صحة الطفل النفسية الأساسية (٦) ، ومن ثمة ، اذا كان المجتمع يستطيع تشجيع النساء على الاسهام فى القوى العاملة أثناء فترة الحمل من حياتهن مع ضمان عدم تعطيل عملية التطبيع الاجتماعى ، أو أنه لا يستطيع ذلك ، سيظل الأمر فى الحالتين موضع بحث • والجدير بالاهتمام الخاص هو ملاحظة نتيجة جهود الاتحاد السوفيتى فى هذا الصدد •

وسواء كنا نتوقع أولا نتوقع حدوث أى تغيير جوهري فى تأسيس الأسرة ، فالأرجح غيما يبدو أنه من المستطاع الاستفادة من مواهب النساء فى مجتمعنا على نحو أفضل • ومن بين الوسائل الممكنة لتنفيذ هذا ما يلى :

أولا - بذل جهود منظمة لتشجيع النساء اللاتى بلغ أطفالهن الحد الذى تقل فيه حاجتهم الى رعاية الأمومة المستمرة

والإشراف الدائم ، بحيث يستطيع الرجوع الى العمل حتى لو فرض أن الأسرة ليست بحاجة الى دخل اضافى ، وبخاصة اذا كان عملهم فى وظائف كالتدريس والتمريض ، حيث يكون فيها الوقت والضرورات ذات الزمن المحددة مرنة الى حد ما . ويمكن فى مجال التدريس بنوع خاص أن يعد هذا موردا هاما للحاجة الملحة الى المدرسين ، وان كان المديرون ومجالس ادارة المدارس وموظفو الولاية المنوط بهم التصديق على شهادات التأهيل للتدريس قد يضطرون الى خلق طراز خاص من الوظائف لمثل هؤلاء الأشخاص . والى جانب هذا فمادامت المنافسة على هذه الوظائف يغلب أن يكن ممن تعلمن فى كليات ، وزوجات لرجال أعمال أو مهنيين من الطبقتين الوسطى والراقية ، فربما يكون من المتعين على الحكومة الفدرالية اعداد اعفاءات ضريبية عن مرتبات الكسب فى ظل هذه الظروف لكى تجعل الجهد الذى يبذله الشخص لاعداد نفسه لمثل هذه الوظيفة جديرا بالاهتمام .

وبالرغم من أن النساء اللاتى كن بعيدات عن عالم الوظائف لأعوام عدة ، بل اكثر من ذلك بعيدات عن خبراتهن التربوية الخاصة ، قد لا يكن مؤهلات لتحمل المسئوليات الكاملة التى تقوم بها المدرسة أو الممرضة أو أى شخص مهنى آخر يعمل كل الوقت بالرغم من كل هذا يمكن تقديم برامج تجديدية وانشاء معاهد لتجديد المعلومات والمهارات التى سبق شرحها .

ولما كانت المرأة قد ألفت أكثر من ذى قبل التفكير فى الرجوع الى حياة المجتمع الوظيفية عندما يبلغ أطفالها مرحلة النضج ، فإن هذا التوقع من جانبها سينجم عنه فى أغلب الظن اهتمامها بوظيفتها والمحافظة على مهاراتها ومواهبها ، ومن ثمة سوف لا يقتصر الأمر على زيادة نصيب النساء من المشاركة فى القوى العاملة ، بل يعزز أيضا مستوى المنافسة والنشاط لدى السكان ككل .

هناك طريقة أخرى لتغذية الاهتمام والانتفاع بمهارات

النساء اللائى يمكن أن يكن بصدد تكوين أسرة ، تتمثل فى توسيع نطاق طبقة خاصة من الوظائف قصد بها أولا صالح الأمهات ذوات الأطفال الصغار • ويمكن أن تكون هذه الوظائف على وجه التخصص من النوع الذى يؤدى فى البيت ، أو فى أمسية أو اثنتين كل أسبوع ، مثل تصنيف الأوراق للمدرسين الذين يعملون كل الوقت ، وأعمال التحرير ، وأى عدد من الواجبات التى تتطلب مهارة ، ولكنها رتيبة مكرورة ، مثل الطبع على الآلة الكاتبة •

وقد أنشأت بعض الأجهزة المدرسية بالفعل برامج تتلقى بواسطتها المساعدة ، اما نظير أجر ، واما على سبيل التطوع من جانب الأمهات لمساعدة المدرسين المرهقين بالعمل ، وذلك بتدوين علامات التقدير لموضوعات الانشاء ، وغير ذلك من الأعمال الكتابية الأخرى ، ولابد أن يحدث التوسع فى تطبيق هذه الوسائل أنرا فى تخليص المدرسين من قدر كبير من العمل الرتيب الذى يقطع فترة طويلة من وقت العمل ، ويفتح كل أنواع الامكانيات فيما يتعلق بأنواع العمل التى يمكن أن تخصص للتلاميذ (مثل الاستزادة من الكتابة الابداعية) ، كما أن العائد فى كل وحدة من وقت المدرس يزداد زيادة ملحوظة ، فاستخدام النساء بهذه الطريقة يفيدهن كذلك فى المحافظة على الاهتمام والنافسة حتى يحين وقت عودتهن الى القوى العاملة ، على أساس العمل كل الوقت •

وأخيرا يمكن منح المرأة مزيدا من التشجيع والتوجيه طوال تجربتهن التربوية لضمان حصولهن على أنواع المهارات التى ستكون على أعظم جانب من النفع لهن قبل فترة انهماكهن فى تربية الأطفال وفى أثنائها وبعدها • وفى حين أننا نعرف أن بعض النساء يفضلن تركيز جهودهن فى مجال معين من العمل أو المهنة بدلا من تكوين أسرة (أو حتى بالاضافة الى تكوين أسرة فى تلك الحالات النادرة من النساء اللائى يستطعن الجمع بين الاثنتين) فان على أولئك المسئولين عن

تحديد أنواع القرارات التي تدرس ، مواجهة أن النساء المتخرجات من مؤسساتنا التربوية لابد على أقل تقدير أن يوزعن اهتمامهن بين الوظيفة والأسرة .

وإذا كان لابد لنا أن ندخل في حسابنا أهمية الدور الذى تقوم به النساء فى عملية التطبيع الاجتماعى ، ونسعى فى نفس الوقت للانتفاع الى أبعد حد بمواهب هؤلاء النساء ، فيجب علينا بذل جهد خاص لتزويدهن أولا بأكثر المهارات نفعاً ، بالإضافة الى إتاحة فرص المحافظة على قدراتهن واستخدامها فى فترة انشياء الأسرة ، وأخيرا بالحوافز التى تبعث فيهن روح الاهتمام بعملهن على نحو كاف ، بحيث يعدن عندما يكبر أطفالهن .

مشكلة المعوقين عقليا :

هناك مشكلة أخيرة ، تربوية واجتماعية يجب أن تحل إذا أردنا الوصول الى أقصى حد ممكن من القوى البشرية المتاحة ، وهى مشكلة أوجدها تقدم المجتمع التكنولوجى المعقد وما يترتب عليه من ازدياد القدرات العقلية اللازمة لانجاز الأغلبية الساحقة من الأدوار فى المجتمع : وحتى لو كانت العوامل الفطرية فى القدرة العقلية تهمل دورها الى الحد الأدنى فى توضيح الفروق الفردية ، وأن معظم الدلائل تشير الى أنها ذات تأثير أقوى كثيرا من الحد الأدنى ، فإن المرء يظل يواجه مشكلة توزيع الوظائف على جزء كبير من السكان لا يملك القدرة على تعلم طريقة أداء عمل مهنى لا يتطلب المهارة الكاملة . وحتى الآن لا يزال يوجد باستمرار ما يزيد على الكفاية من الوظائف التى تتطلب مهارة قليلة أو لاتحتاج الى مهارة أو قدرة كبيرة على التعلم لتمكين معظم الأفراد من كسب معاشهم على نحو معقول إذا مامنحوا الحافز الكافى ؛ ولكن الصورة آخذة فى التغير كلما تزايد عدد الأفراد من هذا النوع ونقص فى نفس الوقت عدد الوظائف الملائمة التى لاتحتاج الى مهارة .

ان الاهتمام هنا لا يتعلق بأولئك الأفراد المحرومين تربويا ، الذين لم تنتهياً لهم الفرص للحصول على المهارات الضرورية ، فتحصين نظامنا التعليمى مع تركيز الاهتمام بالنسبة للمناطق المحتاجة بشدة الى تيسيرات خاصة ، وتوفير الوسائل التى تمكن الأفراد من الحصول على التدريب الذى يحتاجونه ليصلحوا لوظائف أفضل ، سيؤثر كثيرا فى زيادة الفرص أمام هذه المجموعة ، أما التركيز فى الوقت الحاضر فعلى مجموعة الأفراد الذين تضع قدراتهم العقلية الفطرية موانع حقيقية أمام قدرتهم على تحصيل أى شىء الا أبسط المهارات .

ولما كانت متطلبات معظم الوظائف قد ارتفعت ، فالتوقع أن عدد الأفراد الذين تقعد بهم قدراتهم عن الحد الأدنى للمستوى اللازم سيرتفع بسرعة . والى هنا ، لم تكن مؤسساتنا التربوية ذات فعالية نسبيا فى مساعدة هؤلاء الأفراد على اعداد أنفسهم بحيث يتعاملون مع مجتمعنا المعقد . وباستثناء المناطق القليلة التى يتوافر فيها عدد كاف من المتخصصين يمكن من الاهتمام الفردى الضرورى فقد عمدت المدارس الى محاولة التخلص من هذه المشكلة بارسال أمثال هؤلاء الأطفال الى مؤسسات خاصة ؛ فاذا لم يكن هذا مستطاعا ، أو كما جرت العادة ، لم تكن حالة التخلف العقلى كافية لتبرير وضعهم تحت رعاية المؤسسة ، فان النظم التعليمية قد اهتمت بمجرد منع الأطفال من اىذاء أنفسهم ، وعلى أمل أن يتشربوا شيئا من سجنهم التربوى . وربما نستخف استخفافا واضحا بقدره أمثال هؤلاء الأشخاص على تحصيل المهارات العقلية اذا ماهيئت لهم البيئة التربوية المناسبة - كأن يأخذ المرء بعين الاعتبار مباشرة العمل الفردى لموضوع الدرس . ويمكن من ناحية أخرى الوصول الى حل جزئى لهذه المشكلة بخلق طراز جديد من الوظائف فى المجتمع ، يتلقى فيه أمثال هؤلاء الأفراد ، التدريب المتخصص الملائم لها . ومهما كانت الحال فان معظم نظم التعليم العام ليست مرنة حتى الآن المرونة الكافية (أو كانت تميل الى ذلك) لمعرفة المطالب التربوية الخاصة بهذه المجموعة من الأطفال ، وتوفيرها لهم

بطرق خيالية ، ومع ذلك فلا بد من اتخاذ خطوات فى هذا الاتجاه ،
اذ لابد أن نقضى حياتنا وفقا لمسئوليتنا نحو الأفراد أو نحو
المجتمع العريض على السواء .

الحرسة كوسيلة للحراك الاجتماعى :

ان العلاقة بين التربية والتحصيل المهنى (وبالتالي نوع
المركز الاجتماعى) تذكر مرارا وتكرارا فى موضوعات علم
الاجتماع . وبالرغم من أن بعض الأشخاص فى مجتمعنا يبدأون
بميزة كبرى تفضل الآخرين نظرا للفوارق فى الأسرة والثروة
والمركز ، فلا يزال النظام التربوى هو الطريق الأساسى الذى
ينتهجه الفرد لتحسين مكانته الاجتماعية أو للمحافظة عليها .
فالرجل ذو الخلفية التربوية الصغيرة يمكن أن يظل يرتفع الى
مركز القوة والثروة بفضل العمل الشاق والتفكير الجاد
والحظ ، ولكن يغلب أن يكون المتأثرون « بهوراثيو الجزر * »
Hortio Algers **فى الجيل الحاضر** قد شقوا طريقهم
خلال أربع سنوات فى الكلية أو فى مدرسة مهنية . ولا تتطلب
معظم الوظائف فى الوقت الحاضر مزيدا فى طريقة التدريب
المتخصص وحده ، بل فى حجم كثير من الأعمال ، وتركز
بأيدي جماعة الموظفين . وتضاعف المنظمات الصناعية
الصعوبات أمام الشخص الذى ينقص على الأقل عن الحد
الأدنى من المؤهلات التربوية لكى يترك أثرا فى المجتمع .

وتؤثر المؤسسات التربوية كما أوضحنا آنفا فى المستوى
الذى قد يرقى اليه الشخص بطرق عدة ، فأولا ، وقبل كل
شئ ، تزوده بالمهارات النوعية التى تحدد مؤهلاته لمختلف
الأعمال التى يجب على المجتمع منحها ، فمقدار التدريب وطبيعة
الأساس التربوى للفرد كلاهما وثيق الصلة بالموضوع . ولما

* هوراثيو الجزر Hortio Algers كاتب أمريكى اشتهر بتأليف قصص
الأولاد - ولد فى سنة ١٨٣٤ وتوفى سنة ١٨٩٩ .

كانت المناهج تزداد تخصصا على جميع المستويات ، من المدرسة المهنية الثانوية الى الجامعة ، فيمكن أن نتوقع من المدارس أن تقوم بحور متزايد الخطر في تحديد مسار عمل الفرد . ويوفر الوضع التربوى أيضا الأساس الأول لاختبار قدرات الفرد وطاقاته . ولكفاءة الشخص المدرسية المبكرة علاقة كبرى بكل من الفرص التربوية والمهنية التى ستنتفسح أمامه ابتداء من هذه النقطة وما بعدها . وتمنح المدرسة الأفراد من كافة الأجناس والعروق والطبقات فرصة لعرض مايسطيعون عمله ، وبذلك يظفرون بفرصة مواصلة التربية ، وأخيرا الحصول على وظيفة ملائمة لقدراتهم وتدريبهم .

ويتعلم الأطفال أكثر من مجرد القراءة والكتابة والحساب ، أو كيفية ادارة آلة التثقيب . أما الاتجاهات التى يظهرونها ازاء المجتمع ومؤسساته (بما فى ذلك المدرسة) ، وكذلك المهارات الاجتماعية التى يحصلونها بتفاعلهم مع أقرانهم ومع المدرسين وغيرهم من موظفى المدرسة فتتطوى على أهمية كبرى فى تحديد أنواع الوظائف المهنية التى سيعرفون طريقهم اليها ، ومن أجل هذه الأسباب يتشبت زعماء الحقوق المدنية بالحاح فى استنكارهم لعدم كفاية المحاولات التى تستهدف توفير التسهيلات التربوية للمجموعات المحرومة كبديل للتكامل المنظم أو المفروض بالقوة . وأخيرا فان المؤسسات التربوية تسهم بشئ من مكانتها الاجتماعية نحو مكانة تلاميذها . ويبدو أن المتخرجين فى هذه المدارس ذات الشهرة الفائقة أكاديميا أو اجتماعيا ، (أو فى الناحيتين معا) لديهم ميزة ، وان تكن ضئيلة ، على المرشحين المساوين لهم فى القدرة ، الذين يأتون من مدارس أقل شهرة .

وننتهى الى أن التربية هى الوسيلة الأساسية التى يستطيع شخص من طبقة دنيا أو عضو من مجموعة أقلية ، أن يحسن عن طريقها مركزه الاجتماعى . وفى عصرنا الموجه نحو الانجاز ، وبالرغم من المميزات المنسوبة الى الأفراد التى لاتزال تسبب اختلافا

فى فرص نجاح الشخص . فان المدرسة تقدم نظاما هاما يسمح للقدرة العالية والدافعية أن تجد مستواها الخاص فى التركيب المهنى للمجتمع . ولكن النظام ليس دقيقا فبينما تظهر الاحصاءات العلاقة بين التربية والحصول على عمل ، فهى تظهر أيضا ، النقص الواضح فى تمثيل المجموعات ذات المستوى الاجتماعى والاقتصادى المنخفض ، والأطفال القادمين من المناطق الريفية ، ومجموعات معينة من الأقليات - الزوج - فى الكليات والجامعات . وإلى جانب ذلك تشير الى ضالة ما يؤديه أعضاء مجموعات كهذه فى المستويات الدنيا من النظام التعليمى . وإذا افترضنا أن القدرة الحقيقية موزعة بالتساوى بين كافة المجموعات فى المجتمع (وسواء كان الافتراض صحيحا أو غير صحيح فهو خرافة وظيفية يعتنقها أعضاء المجتمع) ، فحينئذ يتضح أن جميع أعضاء المجتمع ليسوا متساوين فى الحصول على تسهيلات تربوية لا يعوقهم عن الانتفاع بها سوى قدراتهم الفطرية ، وهناك أسباب عدة يمكن اقتراحها لتعليل هذه الحقائق :

(١) ان السبب الذى يعلل به فى الغالب العجز النسبى للتحصيل التربوى من جانب أعضاء مجموعات معينة فى المجتمع ، هو أنها محرومة ثقافيا نتيجة لمرکزها الاجتماعى وتطبيعتها الاجتماعى السابق ، فقد أشرنا مثلا الى أن كثيرين من أمثال هؤلاء الأطفال يدخلون المدرسة دون أن يستفيدوا شيئا من المساعدة على أيدى والديهم فى تعلم القراءة والكتابة أو التحدث على نحو ملائم فى السنوات السابقة على الدراسة ، ودون استشارة من التعرض للكتب والموضوعات الثقافية بشكل دائم ، وبلا ترديد للمشكلات اللغوية ، مما يجعل حتى اتصالهم الأساسى بالمدرس أمرا صعبا ، بل حينما تقدم المدرسة برامج تعويضية لمساعدة أطفال من هذا النوع على اللحاق بغيرهم فان هذه الجهود تميل الى أن تكون متأخرة أو أقل مما ينبغى للتفوق على الميزة التى يكون أطفال الطبقة الوسطى أو الراقية قد حصلوا عليها بالفعل . ولما كان التعلم عملية تراكمية تعتمد على أساس مكين من المهارات العقلية

الأساسية ، فان الحرمان من واحد أو أكثر من المجالات الجوهرية له أثر قوى على معدل نجاح الفرد . ويستطيع الطفل المكتمل المهارات اللفظية التقدم بخطوات سريعة نحو الاستفادة من التدريب الراقى الذى تقدمه المدرسة .

وهناك ظل من الشك فى أن مشكلة الحرمان الثقافى مشكلة حقيقية ، وفى أنها تفسر الى حد بعيد ، العجز النسبى فى إتاحة الفرصة التربوية ، الذى يشعر به أعضاء بعض المجموعات . ومع ذلك فان الحل لا يبدو سهلا ، وذلك لأن البرامج التعويضية من النوع الحالى على الأقل ، قد لا تكون كافية كما سبق أن أشرنا . ويصل الطفل بمضى الوقت الى سن المدرسة ، وربما يتأخر أكثر مما ينبغى عن اللحاق بطفل الطبقة الوسطى الذى كانت تقرأ له الكتب منذ كان عمره سنة واحدة . ونحن لا نقترح بطبيعة الحال هجر الجهود التعويضية لمجرد أنها لاتصل بعمق الى جذور المشكلة . ولكن يبدو أن الاجابة تكمن بدلا من هذا فى بذل جهد أكبر لمساعدة الوالدين فى الريف والحضر بالنسبة للطبقة الدنيا على الاضطلاع بمسئولية اعداد أطفالهم للمدرسة ، ولكن العقبات هنا كثيرة جدا فى الحقيقة ، لأن المشكلات التى تواجه ساكنى حي الفقراء - وهى مجرد العيش يوما بعد يوم ، تمثل نسبة ضخمة ؛ وتميل الاحباطات والامتعاض الى اخماد المحاولات التى تهدف الى غرس أى شىء يقترب من قيم الطبقة الوسطى . وأقل كثيرامن هذا حمل الأمهات على التصرف بطريقة شبيهة بتصرف نظيراتهن من الطبقة الوسطى . ويمكن تحقيق بعض المكاسب بتيسير كميات من مواد القراءة للعائلات فى المناطق الريفية وفى أحياء الفقراء فى المدن بحيث تكون ملائمة للأطفال قبل سن المدرسة على أمل أن يكون مجرد تكرار عرض الكلمة المكتوبة ذا نتائج مفيدة . أما وسائل الاعلام الجماهيرية وبخاصة التلفزيون فتمتدنا أيضا بوسيلة تمكننا من القيام ببعض المساندة ضد الحرمان الثقافى ، وأخيرا ، فان الطريقة التى لابد من محاولتها على نطاق واسع فى المستقبل غير البعيد ، هى خفض السن التى يدخل

فيها الأطفال المدرسة ، وأنشاء فصول خاصة لأطفال حي الفقراء في الفترة السابقة على مدارس رياض الأطفال ، ومع ذلك يغلب على الظن أنه ما لم يتضاعف اشتراك الوالدين في عملية التربية فسيكون تأثير هذه البرامج محدودا ، وعلينا أن ننتظر عملية تغير الجيل لحدوث النتائج المرجوة على المدى الطويل .

(٢) ويتصل بالحرمان الثقافي اتصالا وثيقا كعامل كبير في تمتع مجموعات معينة بالفرص التربوية بصورة مميزة ، أن أعضاء المجموعات المحرومة كثيرا ما يتخون مواقف ازاء المؤسسات التربوية ، على أنها تختلف عما يتخذه أعضاء مجموعات الطبقتين الوسطى والراقية المسيطرتين على المجتمع . فقد تنظر مثل هذه المجموعات الى المدرسة بعدم اكتراث أو بشك امتعاضة ، ويغلب أن تنتقل مواقف الجماعة وتعزز بواسطة ثقافة الأقران القائمة على معايير متعارضة تعارضا مباشرا مع معايير الطبقة الوسطى ، وربما تكون النتيجة ضعف الصلة بين طموح الشباب التربوي والمهني في مناطق الأحياء الفقيرة أو في الجماعات الريفية ، وبين قدراتهم ، والا ، فيوجهون الى أنشطة مخالفة لأهداف المجتمع العريض وقيمه . ويكتشف « سيول Sewell » مثلا أن « الخطط التربوية والمهنية والطموح عند شباب الريف - الأولاد والفتيات على السواء - ضئيلة جدا اذا قورنت بخطط شباب المدن وطموحهم . ولا يصدق هذا فقط على المجموعة ككل ، بل يصدق أيضا حين ندخل في حسابنا أولئك الذين يمثلون الثلث من نوى المواهب العالية . ويتضح من الدلائل مجتمعة أن كثيرا من السمات الثقافية المقررة لدى شباب الريف أنفسهم تعمل ضد طموحهم في الوصول الى مستوى ثقافي ومهني أعلى » (٧) ويكتشف « دوتش Deutch » من عينات زمنية من نشاط حجرة الدراسة أن ما بين ٥٠ الى ٨٠ في المائة من كل وقت حجرة الدراسة بالمدارس الأولية التي يسود فيها الأطفال الزنوج من الطبقة الوسطى كان يخصص لحفظ النظام ولمختلف الواجبات التي لا تتعلق بالدراسة (٨)

ونجد بالمقارنة أن ٣٠ في المائة فقط من وقت حجرة الدراسة كان يحول الى مثل هذه الأنشطة بالمدارس الأولية التي يشكل الجزء الأكبر من تلاميذها أطفال من البيض في وضع اقتصادي متشابه تقريبا .

يجب أن تكون ثقافة الأقران وتأثير البيئة المنزلية على المواقف والطموح فيما يتعلق بالتربية ، ازاء هذه الحقائق ، بؤرة جهد أكبر من جانب كل من المربين والعاملين في الجماعة اذا كان لابد من تحقيق أى تقدم ملحوظ في رفع المستوى التربوي بين أعضاء الجماعات المحرومة في المجتمع .

(٣) وعلى الجانب الآخر من الزاوية ، تعكس مؤسساتنا التربوية بقوة ، معايير الطبقة الوسطى وقيمها ، وذلك لكون المسئولين عن توطيد السياسة التربوية وإدارتها ينتسبون الى طبقات متوسطة ، ويعزز هذا الاتجاه أن الأغلبية العظمى من المدرسين ينسبون أصولهم الاجتماعية الى المجموعات المسيطرة في المجتمع ، ويترتب على ذلك شعور مجموعات الطبقة الدنيا (وكثيرا ما يكون لهم العذر في هذا) بأنهم يعاملون باجحاف على يد موظفي المدرسة الوسطى (ويعاقبونهم اذا ما أخفقوا في غير عطف) ، واما أن يهبطوا بمقاييسهم بدرجة كافية بحيث لا يدفع طفل مجموعة الأقلية الأكثر قدرة دفعا شديدا . وكذلك يحاول خيرة المدرسين تفادي تعيينهم بمدارس أحياء الفقراء ، أو يحاولون الانتقال الى مدارس أرقى حالما تتوافر لديهم الأسبقية الكافية لامكان تغيير الوظيفة . ومن ثمة فان مدارس الأحياء الفقيرة تزود الى حد كبير بمدرسين أقل كفاية ، في حين أن حل مشكلاتها يتطلب هيئة عالية المهارة من المدرسين : أى من المدرسين القادرين على التكيف بالاحتياجات الضرورية الخاصة بالطفل المحروم ثقافيا ، فلا هم يهبطون بتوقعاتهم ، ولا هم ينبذون الطفل في نفس الوقت ، لأن سلوكه لا يطابق مقاييس الطبقة الوسطى . وتتلخص المشكلة كما سجلها « بورتن كلارك » Burton Clark في كتابه « تربية المجتمع الخبير Educating the Expert Society فيما يلي :

« ان نمو الزوج الكبير المستمر وغيرهم من شعوب الأقلية ذات البشرة السمراء في المدن الشمالية ، يجعل تفاعل المدرس مظهرا خطيرا التربوية الاقليات ، فوضع الحضر في الشمال أحد الأوضاع التي لا يشكل فيها التعصب وحده العامل الأكبر . ان الأمر يتعلق بالطريقة التي تؤثر بها سمات طفل الأقلية (أكثر من تأثير اللون والجنس) في المدرسين وفعالية المدارس . فمادام هناك شطر ضخم من الأطفال المحرومين ثقافيا والمحدثين من الطبقة الدنيا يتصفون بالقذارة والعنف والبلادة - أو أنهم يبدون كذلك في نظر مدرسيهم - فإن المدرسين يعاملونهم معاملة مختلفة ٠٠٠ يعلمونهم بدرجة أقل ، بل ويرغبون في الفرار . وتكون النتيجة انخفاض التحصيل وضالة الفرصة ؛ فمشكلة المدرس هي تغيير « الحلقة المفرغة » من التفاعل بين خصائص الطالب واستجابة المدرس ، وذلك بوسيلة مثل مضاعفة الدافع على الانجاز من جانب التلاميذ وتقوية التماسك بين خبرة المدرسين وأسوأ المدارس (٩) » . هناك وسيلة اضافية لتحطيم الحواجز القائمة بين المدرسين والتلاميذ في مناطق أحياء الفقراء ، باستخدام المدرسين الذين نشأوا هم أنفسهم في مناطق كهذه ، وألفوا للضغوط المضادة ، والاحباطات ، وعداوات تلاميذهم .

وتوضح دراسة قام بها حديثا دافيد جوتليب (١٠) David Gottlieb أن قدرة المدرسين الزوج على فهم أطفال المدارس الأولية في مناطق أحياء الفقراء في المدن تختلف اختلافا ملحوظا عن فهم المدرسين البيض في المناطق المشابهة . فالمدرسون الزوج مثلا كانوا يميلون الى اعتبار التلاميذ « سعداء » و « نشطين » و « محبين للمرح » في حين أن المدرسين البيض كانوا يعتبرون نفس التلاميذ « ثرثارين » و « كسالى » و « متمردين » كما كان المدرسون الزوج يظهرون رضا عن واجبه التعليمي الجاري أكثر مما كان يفعل البيض . وتبذل عدة نظم تعليمية كبرى في المدن جهودا حازمة لاستخدام

عدد أكبر من المدرسين الزوج فى محاولة لزيادة الاتصال بين المدرسة والجماعة ، ولكن هذا المدد من أمثال هؤلاء المدرسين يمكن أن يفى بجزء من الحاجة التى ترجع الى نفس الأسباب التى كنا نبحثها .

وإما كانت الخطوات التقدمية فى طريقها الى توفير الفرص لأعضاء الطبقة الدنيا ، والمجموعات الأخرى المحرومة ثقافيا ، فإننا لا نملك الا أن نأمل فى أن تتجه نسبة كبيرة من أولئك الذين يقومون بالفعل بتطوير مهاراتهم الفعلية الى أقصى حد نحو التعليم بوصفه أهم وسيلة يسهمون بها فى التقدم الشامل لمجموعتهم .

٤ - وأخيرا ، تساعد الفروق فى نوعية التسهيلات الثقافية المتاحة للأعضاء من مختلف المجموعات فى المجتمع مساعدة مادية ، على اختلاف الفرص بالنسبة لقدرة المدرسة على التحرك . فأكبر قدر من عدم المساواة يجرى فى مستوى المدارس الأولية ، وإلى مدى أقل من مستوى المدارس الثانوية حيث يحدث اختلاف واسع المدى فى نوع المدرسة نتيجة للممارسة التقليدية للمدارس فى المنطقة ، بالإضافة الى العزلة السكنية ، لا بحسب سلسلة النسب وحدها ، لكن بالنظر الى الطبقة والعقيدة وأصل العرق كذلك . الاحساس بأهمية الفروق بين المدارس فى نوعية التعليم ومدى الاختلاف بينها فى ذلك ينعكس على مقدار العاطفة التى تولدها جهود المدرسة فى سبيل الاندماج العنصرى لكل من الفريقين ، وفى الحركة الجماهيرية للعائلات ذات الدخل المتوسط والعالى التى بلغ أطفالها سن المدرسة ، وانتقالهم الى جماعات الضواحي ، لكى يضمّنوا أن أطفالهم سيتلقون أفضل تعليم ممكن ، وفى الطلاب المسعور على الأماكن الخاصة بالمدرسة الذى يتقدم به الآباء الأثرياء الذين يرغبون فى البقاء بالحيينة أو فى المناطق التى تعتبر مدارسها العامة فى مرتبة المدارس الخاصة .

أما بالنسبة للوالد الذى لا يستطيع تحمل أعباء الحياة ، (أو لأن مجموعة الأقلية لا تستطيع) فى جيرة مدارس من

أحسن المدارس العامة أو ارسال أطفاله الى مؤسسة تربوية ،
فان انتفاء امكانية المقارنة بين المدارس كثيرا ما يعنى تناقضا
واضحا فى الفرصة التربوية ، وبالتالى فى الفرصة المهنية .

ومن المحتم أن يدرك الأطفال والآباء النقص النسبى فى
الفرص التعليمية ، ولاشك أن ذلك سيؤدى الى شعور أعضاء
المجموعات المحرومة بالتحرر من الوهم والاحباط . والحل
البسيط لهذه المشكلة هو ايجاد مدارس أفضل فى مناطق الأحياء
الفقيرة (١١) ، ولكن الحاجة الى الروح المعنوية العالية لدى
الجماعة والتلميذ والمدرس ، والعجز فى المدرسين الأكفاء ،
وعزوف خيرة المدرسين عن التوظف فى مدارس تخدم مثل
هذه المناطق ومجرد وجود مشكلات طبيعية ومالية فى تقديم
تسهيلات تربوية متازة لجماعات شديدة الاكتظاظ منخفضة
الدخل ، كل هذا يجعل تنفيذ هذا الحل صعبا بدرجة غير
معقولة .

لقد تحققت مكاسب ، ويحتمل التغلب على كثير من المشكلات
على المدى الطويل ، ونحن نستطيع من الجانب الايجابى أن
نشير الى زيادة الاعتماد على الاختبارات الموضوعية فى
الكشف عن المواهب الخافية وتقييم القدرات الفردية (شكل
من العملة الأكاديمية المتداولة التى يتمكن بها الطلبة من
التغلب على شهرة مدرستهم السيئة) ، وتزايد الأمل فى
الحصول على منحة دراسية ، ومنح قروض مالية للتلاميذ الذين
يستحقونها ، وظهور التربية المجانية العامة على مستوى
الكلية ، شكل كليات صغرى وجامعات حكومية . ومع ذلك ،
فبالرغم من العلامات المشجعة مازال أمامنا مسيرة طويلة قبل
أن ننهض بأعباء فرص تربوية متساوية حقيقية لجميع
أعضاء المجتمع . ويجب علينا بسبب أهمية التربية كوسيلة
للتحرك الاجتماعى أن نستمر فى العمل على اتاحة فرص أكبر
اذا كنا نطبق المبادئ التى تأسس عليها المجتمع ، ولفائدة
مجتمع يتزايد اعتماده على امداده على الدوام بقوى بشرية ذات
مستوى عال من الكفاءة .